# اعتراض ابن الوردي (ت٧٤٩هـ) ابن مالك واستدراكه عليه

# Ibn al-Wardi (D. 749 A.H.) objected to Ibn Malik and corrected him

عبير أحمد إبراهيم
د. عبدالسلام مرعي جاسم
أستاذ مساعد
جامعة الموصل- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربيّة

Abeer Ahmed Ibrahim
Dr. Abdul Salam Mari Jassim
Assistant Professor
University of Mosul - College of Education for Human Sciences - Department of Arabic Language

abeerah588@gmail.com
abdulsalammarie@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢١/١٢/٢٢ تاريخ القبول ٢٠٢٢/١/٢٣

الكلمات المفتاحية: اعتراض- استدراك- ابن الوردي- تحرير الخصاصة.

Keywords: Objection - Reconciliation - Ibn Al-Wardi - Liberation of privacy.

## الملخص

حاولت هذه الدراسة الكشف عن المواضع التي اعترض فيها ابن الوردي على ابن مالك في شرحه للألفية في كتابه (تحرير الخَصاصة في تيسير الخُلاصة)، لما في ذلك من أهميّة في إبراز قيمة هذا الشرح بين شروح الألفية الأخرى؛ لأنّ ابن الوردي لم يكن شارحًا لأبيات الألفية موضّحًا لعبارات النظم فحسب، بل كان في مواضع من كتابه ناقدًا لعبارات ابن مالك.

ولقد جاء هذا البحث عرضًا مُفصَّلًا لصور ذلك النقد، مع بيان موقف عددٍ من شرّاح الألفية الآخرين، وبيان من جاء رأيه موافقًا لرأي ابن الوردي من عبارة ابن مالك، أو مخالفًا، أو معتذرًا لابن مالك، فقد كان ابن الوردي في اعتراضه ونقده يأتي بنصٍّ فيه موضع الاعتراض وقد يتبع ذلك باقتراح نظمٍ بدل نظم الألفية الذي يعترض عليه وهذا آتٍ من كون ابن الوردي ذا ثقافةٍ أدبية رفيعة؛ فهو الأديب الشاعر، فضلًا عن النحويّ، وقد لا يأتي بنظم بديلٍ عنه، كما أوضح البحث أنواع ذلك النقد في صورٍ مختلفة وقفت عليها الدراسة.

**Abstract**

This study attempted to reveal the places in which Ibn al-Wardi objected to Ibn Malik in his explanation of the millennium in his book (Tahrir al-Khasasa fi Tayseer al-Khulasa), due to its importance in highlighting the value of this explanation among the other commentaries of the millennium. Because Ibn al-Wardi was not only an explainer of the verses of the millennium clarifying the phrases of the systems, but he was in places in his book criticizing the phrases of Ibn Malik.

This research came in a detailed presentation of the images of that criticism, with a statement of the position of a number of other millennium commentators, and a statement of those whose opinion came in agreement with the opinion of Ibn Al-Wardi from the phrase of Ibn Malik, or in disagreement, or apologizing to Ibn Malik. The subject of the objection, and this may be followed by proposing systems instead of the millennium systems that he objects to, and this comes from the fact that Ibn Al-Wardi has a high literary culture. He is the literary poet in addition to the grammarian, and he may not come up with an alternative system for it, as the research clarified the types of that criticism in different forms that the study stood on.

**الاستدراك على أبيات الألفية والاعتراض:**

تعدّدت مواقف ابن الوردي من ابن مالك، فوقف منه تارة موقف المعترض، وتارة موقف الناقد لعبارته أو بيته، أو مضمون المعلومة النحوية التي يعرضها ومستدركًا عليه، وغير ذلك ممّا وقفنا عليه في هذا الصدد، والاستدراكات: "هي زيادةٌ على كلام العلماء، أو هي مزيد بيان لما أُوهِم من كلام السابقين، دعل إليها وضوح الأدلة واستكمالها والاستقراء الجيّد"(١)، وأمّا الاعتراض يمكن أنْ يُقصد به: "ردّ كلام النحويين، وإقامة الدليل على ما يقابله"(٢) وليس القصد منه تتبُّع الأخطاء لذاتِها، وإنّما بيان الصواب بالدليل.

**أولًا: الاستدراك على البيت مع إعطاء بديل:**

فقد نقد ابن الوردي أبيات الألفية واستدرك عليها وأخذ نقده لها ثلاثة أشكال، فتارة ينقد البيت لما يشتمل عليه من قصور في أداء المعلومة النحوية، ويقدم مع ذلك بديلًا لنظم البيت يشتمل على ما رآه فيه من قصور، وتارة أخرى ينقد البيت لا لقصورٍ فيه، بل لفوات معنىً حسن خلا عنه ويقدم أيضًا بديلًا له يكمل هذا الجانب، وعلى النحو الآتي:

**١- إتمام البيت:**

**أ- إتمام ما خلا منه البيت من حكم نحوي:**

نقد ابن الوردي ما رأى في بيت ابن مالك من قصور فنبّه عليه وقدّم له بديلًا، من ذلك:

**-إعراب الفعل المضارع المعتلّ:**

قال ابن مالك(٣):

**وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ واحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُـــنَّ تَقْـــضِ حُكْمًا لَازِمًا**

قال الشارح: "ولو كان الشيخ رحمه الله قال نحو هذا البيت:

**والرفع فيهما انوِ والكل انحذف جزمًا وقد صحّحه بعض السلف**

لكان أكثر فائدةً فإنّ بعض العرب يُجري المعتلّ مجرى الصحيح"(٤).

الفعل المضارع المعتلّ بأقسامه الثلاثة المعتلّ (بالألف والياء والواو) يُحذف منه حرف العلة عند الجزم، إلّا أنّ بعض العرب أجرى المعتلّ مجرى الصحيح فأبقى فيه حرف

(١) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، د. ناصر محمد آل قميشان: ١٩

(٢) المصدر السابق: ١٨.

(٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، أبو عبدالله محمد بن مالك: ١٢.

(٤) تحرير الخَصاصة في تيسير الخُلاصة، أبو حفص عمر بن المظفر، زين الدين ابن الوردي: ١٢٣.

العلة فجاء تعديل الشارح لبيت الألفية لما فيه من قصور في التعبير عن هذه الحالة النحوية والإعرابية، واستشهد الشارح بعدد من الشواهد منها[١]:

قراءة[٢] في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴿٩٠﴾﴾ [يوسف:٩٠] ومن الشعر:

**ولا ترضّاها ولا تملق**[٣] . . . . . .

**هجوتَ زبّانَ ثُمّ جئتَ معتذرًا من هجْوِ زبّانَ لمْ تهجو ولم تدعِ**[٤]

**ألمْ يأتيكَ والأنباء تنمي بِما لاقتْ لبونُ بني زياد**[٥]

فثبُت حرف العلة في هذه الشواهد مع أنّها مجزومة.

ويبدو أنّ ابن مالك(ت:٦٧٢هـ) يشير إلى أصل الحكم النحوي في هذه الصور الذي بُني على الكثير الشائع من كلام العرب، لذا نجد أنّ ثمّةَ توجيهات متعددة للقراءة تعود بها إلى التطابق مع القاعدة التي نصّ عليها ابن مالك في بيته، فوُجِهت: أنّ (مَن) يجوز أنْ تكون موصولة بمنزلة الذي يتقي وحُمِل الفعل المضارع المعطوف (يصبر) على المعنى فجُزم؛ "لأنّ (مَن) إذا كانت بمنزلة (الذي) فكأنما هو بمنزلة الجزاء الجازم"[٦]، وتوجيه (يصبرْ) بتسكين الراء عند ابن هشام[٧] (ت: ٧٦١هـ) والأزهري[٨] (ت: ١٩٠٥هـ) هو إمّا لكراهة توالي أربع حركات من الباء والراء من (يصبر) والفاء والهمزة من (فإنّ)، أو على الوصل بنية الوقف أو على العطف على المعنى؛ لأنّ (مَن) الموصولة بمعنى الشرطية في العموم والإبهام، والدليل على هذا صلاحية (مَن) وما هي بمنزلته لدخول الفاء في جوابهما عند

---

(١) المصدر نفسه: ١٢٣-١٢٤.

(٢) قنبل وابن كثير بإثبات ياء (يتقي) وصلًا ووقفًا، ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن زنجلة: ٣٦٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنّا : ١٥٣/٢.

(٣) قائله رؤبة، ينظر: ملحقات ديوانه: ١٧٩، وصدره: **إذا العجوز غضبت فطلِّقْ**.

(٤) قاله أبو عَمرو بن العلاء، ينظر: المقاصد النحوية في شرح واهد شروح الألفية، محمود بن أحمد، بدر الدين العيني: ٢٥٧، ومعجم شواهد العربية، عبدالسلام محمد هارون: ٢٩٧.

(٥) قيس بن زهير العبسي، شعر قيس بن زهير: ٢٩، والرواية: ألم يَبْلُغكَ.

(٦) حجة القراءات: ٣٦٥.

(٧) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري: ٨٠/١، ٨٩.

(٨) ينظر: شرح التصريح: ٨٨/١-٨٩.

الشرط[١]، فيقال: الذي يأتيني فله درهم، ومَنْ يأتِني فله درهم، فضلًا عن ورود قراءة أخرى بجزم الفعل (يتّقِ)[٢].

وأمّا الشواهد الشعرية فقد قال ابن خالويه في بقاء حروف العلة: "وإنّما يجوز إثباتها مع الجازم في ضرورة الشاعر"[٣]، وكذلك جعل ابن عصفور[٤](ت:٦٦٩هـ) والسيوطي[٥] (ت:٩١١هـ)، الشاهد الثاني (لم تهجو...) والثالث (ألم يأتيك...) من الضرورة، ومن شراح الألفية المرادي[٦] (ت:٧٤٩هـ) جعل الشاهد الثالث من الضرورة، وبيّن الأشموني: جواز أنْ يكون حرف العلة حُذف منها ثمّ أُشبعت الحركات الفتحة في الأول فصارت ألفًا، والكسرة في الثاني فصارت ياءً، والضمة في الثالث فصارت واوا[٧]، ولم يرد لغير ابن الوردي نقد لابن مالك على هذا البيت[٨].

**ب- إتمام ما خلا منه البيت من مذهبٍ نحوي:**

كان استدراك الشارح في هذا القسم مرادًا منه ذكر مذهب نحوي في مسألةٍ معيّنة لم يشتمل عليه بيت الألفية، فيضمّنه الشارح بنظمه، وجاء هذا الانتقاد في المواضع الآتية:

**أ- إبدال المضمر من ضمير الحاضر:**

قال ابن مالك[٩]:

**وَمِنْ ضَمِيرِ الحاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلْهُ إلّا ما إحاطةً جَلَا**
**أوِ اقْتَضَى بَعضًا أو اشْتِمَالَا كأنّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمالَا**

---

(١) ينظر: حجة القراءات: ٣٦٥، وشرح التصريح: ٨٩/١.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي: ٤٤٧/٤-٤٤٨، والبحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: ٢٣٠/١٦.

(٣) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١٩٩.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر، أبو الحسن علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور : ٣٤-٣٥.

(٥) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي: ١٧٩/١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي: ٣٥١.

(٧) شرح الأشموني: ٨٤/١.

(٨) ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيّان الأندلسي: ٥٠/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن، بهاء الدين بن عقيل: ٩٢/١، وشرح المكودي، أبو زيد عبدالرحمن بن علي المكودي:٢٠، والبهجة المرضية، جلال الدين السيوطي : ٤٠/١.

(٩) ألفية ابن مالك: ٤٢.

قال الشارح: "ويُوهم قوله: ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله..... البيت أنّه يجوز إبدال المضمر من ضمير الحاضر، وليس كذلك؛ فإنّ المضمر لا يبدل منه أصلًا، فلو قال بدل البيت والذي بعده نحو:

**ولا يجيء ذو الكلِّ بعد مضمرٍ لحاضرٍ إن لم يُحط في الأكثرِ**

**والمقتضي بعضًا أو اشتمالا بعدَ ضميرٍ حاضرٍ توالا**

لحصل التنبيه على مذهب الأخفش[١]، وزال التوهم، وكان أتمّ من وجوه تظهر بالتأمل، وأقرب إلى كلامه في العمدة[٢] فإنّه قال فيها: ويتبع بدل البعض والاشتمال ضمير الحاضر كثيرًا، ولا يتبعها غالبًا بدل الكلّ إلّا وهو بمعنى كلّ"[٣].

وثمّة أمران نلحظهما في كلام الشارح هنا الأول: أنّه أقام استدراكه على أنّ في البيتين قصورًا عن الإشارة إلى مذهب الأخفش(ت:٢١٥هـ) في المسألة فلم يكن الأمر المستدرك قضية نحوية عامة كما رأيناه يفعل في كثير من استدراكاته الأخرى، بل هو مذهبٌ نحوي بعينه، والثاني: أنّه نبّه على أنّ للناظم إشارة في غير الألفية إلى ما أغفله فيها.

وإبدال الظاهر من المضمر، قسمان:

**الأول:** أن يكون الضمير لغائب فهذا يجوز إبداله مطلقًا[٤].

**الثاني:** إذا كان الضمير لحاضر (متكلّم أو مخاطب)، فالجواز مشروط بكونه بدل كلّ من كلّ مع إفادة الشمول والإحاطة، وهو شرط ابن مالك الذي ورد في الألفية، واستشهد له ابن الوردي[٥] بقول الشاعر[٦]:

**بكمُ الأكابر والأصاغر فخرنا أبدًا بذاك نزالُ مُعترفينا**

فأبدل الظاهر (الأكابر والأصاغر) من الضمير في (بكم)؛ لأنّ الكلام أفاد الإحاطة[٧].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور: ٢٦٢/١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٠٨٩/١.

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، محمد جمال الدين بن مالك: ٥٧٨.

(٣) تحرير الخصاصة: ٥٣١-٥٣٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٦١/١، وشرح المفصل، يعيش موفق الدين بن علي، المعروف بابن يعيش : ٧٠/٣، وتوضيح المقاصد: ١٠٤٤.

(٥) تحرير الخصاصة: ٥٣٠.

(٦) لرجل من طيء، ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٥٨٨، والمعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب: ٨١/٨.

(٧) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٥٨٨.

أمّا إذا خلا من الجانبين فمنعه جمهور البصريين[١]، وأجازه قطرب[٢] في الاستثناء، وأجازه الأخفش[٣] والكوفيون[٤]، وهو ما أراد الشارح التنبيه عليه في استدراكه هنا، وأن يشتمل بيت الألفية على ذكره بخاصةٍ أنّ ابن مالك تابعهم فيه، لذا وجدنا ابن الوردي يشير إلى هذا متعجبًا ويقول: "وعجبٌ منه يستشهد لمذهب الأخفش ويؤيده، ولم ينبه عليه في الخلاصة"[٥] وشاهد ابن مالك[٦] تأييدًا لمذهب الأخفش والكوفيين أورده الشارح بقوله: "ويشهد له قول ذي الرمة[٧]:

**وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئمٍ مثل الفنيق المرجّلِ"[٨]**

فأبدل الظاهر (مستلئم) من ضمير الحاضر ياء المتكلم المجرورة في (بي)، ولم يفد الإحاطة. ويُؤيد استدراك الشارح قول ابن مالك في غير الألفية: "لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جُعل توكيدًا"[٩] نحو: (رأيتُك إيّاكَ)، ونحو: (رأيتُ زيدًا إيّاهُ)، وهي عند البصريين بدل، وعند الكوفيين توكيد، وحكم ابن مالك بصحة قول الكوفيين[١٠]، لأنّ ضمير النصب المنفصل من ضمير النصب المتصل نحو: (رأيتُك إيّاكَ) هو كنسبة ضمير الرفع المنفصل من ضمير الرفع المتصل، نحو: (فعلتَ أنتَ)، وهذا مُجمَع على أنّه توكيد، فكذلك المنصوب، فالتفريق بينهما تحكمٌ لا دليلَ عليه[١١].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٧٠/٣، وهمع الهوامع: ٢١٨/٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان علي بن محمد الصبّان: ١٩١/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي: ١٩٦٥، وتوضيح المقاصد: ١٠٤٦، وهمع الهوامع: ٢١٨/٥.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٦٢/١، وشرح الرضي للكافية: ١٠٨٩/١، والمقاصد الشافية: ٢١٠/٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله محمد بن مالك: ١٢٨٤، وارتشاف الضرب: ١٩٦٥، وهمع الهوامع: ٢١٨/٥.

(٥) تحرير الخصاصة: ٥٣١.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٨٤.

(٧) ديوان ذي الرمة:٢٢٩، وفيه المُدجَّلِ بدل المرجّل.

(٨) ينظر: تحرير الخصاصة: ٥٣٠-٥٣١.

(٩) شرح التسهيل، محمد بن عبدالله، ابن مالك: ٣٢٩/٣

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٢/٣، وشرح التصريح: ١٩٧/٢.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣١/٣-٣٣٢.

واختلف موقف الشرّاح من بيت الألفية فذكر ابن الناظم[١] وابن هشام[٢] مذهب الأخفش من دون نقد لابن مالك، وفهم الشاطبي[٣] (ت:٩٠٧هـ) منه تأييد ابن مالك لمذهب البصريين هنا في الألفية، وإن قال في غير الألفية بقول الكوفيين، في حين نصّ السيوطي[٤] والأزهري[٥] كلاهما على مخالفة مذهب الأخفش.

**٢-تقييد إطلاقٍ في البيت:**

سار الشارح هنا على النحو نفسِه الذي رأيناهُ قبلًا، فقد قيّد إطلاقات البيت، ثمّ قدّم بديلًا عنه فيأتي نظم الشارح متضمّنًا لذلك المقيّد، ومن هذه المواضع:

**أ- في باب الابتداء:**

علّق الشارح على قول ابن مالك[٦]:

**كَذَا إذَا ما الفِعلُ كانَ الخَبَرَا أو قُصِدَ استعمَالُهُ مُنْحَصِرَا**

فقال: "ومنها [يريد موانع تقديم الخبر] كون الخبر فعلًا والمبتدأ مفردًا والفعل مسندًا إلى ضميره، كـ(زيدٌ قام)، فلو ثُنِّي أو جُمع جاز تقديمه، كقاما أخواك، قاموا إخوتك. ويُوهم كلام الشيخ أنّ مثل هذا لا يجوز أنْ يصدُق عليه أنّ الفعل فيه خبر، فلو قال بدل البيت نحو:

**أو كان فعل خبر كابني قرا أو قصد استعماله منحصرا**

لكان أوضح؛ لأنّ التمثيل بابني قرأ، المبتدأ فيه مفرد والفعل مسند إلى ضميره"[٧].

ونقد الشارح للناظم وتعديله للبيت قائمٌ على ما في كلام ابن مالك من إطلاقٍ لمنع التقديم، فالبيت في نظره يُوهم امتناع تقديم كل خبر كان فعلًا، وليس كذلك، بل يمتنع تقديم الخبر إذا كان فعلًا وفاعله ضمير مستتر[٨]؛ لأنّ الجملة ستتحول إلى فعلية، فإنْ كان فاعله ضميرًا بارزًا، أو اسمًا ظاهرًا جاز تقديمه مثل: الزيدان قاما، الزيدون قاموا على التقديم فيه

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن محمد بن مالك، بدر الدين ابن الناظم: ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٤٠٧/٣.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٢١٤/٥.

(٤) ينظر: البهجة المرضية: ٨٥/٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح: ١٩٩/٢.

(٦) ألفية ابن مالك: ١٦.

(٧) تحرير الخصاصة: ١٧٥-١٧٦.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٣٧/١، وهمع الهوامع: ٣٣/٢.

والتأخير[١]، وهو لا يمتنع وإن جرى على لغة اكلوني البراغيثُ، "لأنّ تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجحٌ"[٢]، ممّا دعا الشارح إلى النص على صورة الاستثناء فيما اقترحه وجاء به من تعديل إلّا أنّه لم يلتفت إلى ما يلزم على جواز التقديم في غير الصورة المذكورة من جري الكلام على لغة أكلوني البراغيث، وهو ما اعتذر عنه الشاطبي لابن مالك فقال: "يعتذر عن الناظم في نحو: الزيدان قاما، بأن يقال: لعلّه أخذ فيه بمذهب الأكثر"[٣]، وهو اعتذار في حقيقته راجع ومستند إلى نصّ ابن مالك على هذا الحكم نفسه من الكثرة والقلة، وهو مذهب الأخفش[٤] والمبرّد[٥] (ت:٢٨٥هـ)، ومنعه باقي البصريين[٦]، وما أخذه الشارح هنا على البيت قد رآه غيره وفدٌ من شُرّاح الألفية الآخرين[٧].

**٣- استدراك لتحسين البيت:**

فتجد الشارح يستدرك بنظمه على عبارة الناظم في مسألة، ويذكر العلة لذلك بأنّه من باب الأكمل، وقد يُتبعه بالتنبيه على ورودها عند الناظم في غير الألفية، ويتّضح ذلك فيما يأتي:

**-إلحاق هاء السكت:**

قال الناظم[٨]:

**وَوَصْلُها بِغَيرِ تَحريكٍ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا**

وقال الشارح عن هاء السكت: "ويجوز وصلها بكلّ متحرك حركة بناء لا تشبه إعرابًا، فلا تلحق حركة إعراب كدال سعيد، وميم يعلمُ، ولا عارض بناء، كاسم (لا)، ومنادى ضمّ، وعددٍ مركب، ولا ماضيًا وإن أُديمتْ حركته ولزم بناؤه؛ لشبهه بالمضارع في وقوعه حالًا، وغيرها، ويرِدُ على الشيخ.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ٢٨٣/١.

(٢) شرح التسهيل: ٢٩٨/١، وتوضيح المقاصد: ٤٨٢.

(٣) المقاصد الشافية: ٧٠/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٠٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي: ٣٣٩/٣.

(٥) ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: ١٢٨/٤، وارتشاف الضرب: ١١٠٤.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٠٤، والمقاصد الشافية: ٧٠/٢.

(٧) منهج السالك: ١٥٩/١، وتوضيح المقاصد: ٤٨٢، وأوضح المسالك: ٢٠٨/١، وشرح المكودي: ٥١، والبهجة المرضية: ٩١/١.

(٨) ألفية ابن مالك: ٦٢.

وأمّا قول الراجز[١]:

**يا رُبَّ يومٍ لي لا أُظَلَّلْهْ أرْمَضُ مِن تحتُ وأُضْحَى من عَلُهْ**

فشاذ. وكان يمكن الشيخ أن يقول بدل البيت فرارًا ممَّا ورد من صعوبة اللفظ نحو:

**ووصلها أجِزْ بتحريك بِنَا لم يُشبهْ إعرابًا سِوى ما وهُنَا"[٢]**

وهاء السكت: "هاءٌ ساكنةٌ تلحق في الوقف لبيان الحركة أو حرف، نحو: ما هيَهْ، ها هُنَاهْ"[٣]. ويجوز أن تُوصل بما كانت حركته حركة بناء مُدام أي لازم مثل (كيفَ)، وما كانت حركة بنائه غير مدامٍ مثل قبلُ وبعدُ، أو كانت حركته حركة إعراب نحو (سعيد) و(يعلمُ)، فهذان يشذّ وصلُها بهما[٤].

ونقد الشارح فيه جانبان:

**الأول:** رأى أنّ الفعل الماضي يرد على ابن مالك، إذ إنّه يدخل في البناء المُدام الذي يُستحسن الوقف عليه بهاء السكت، والناظر في كلام النحاة يجد أنّ فيه:

–المنع عند سيبويه والجمهور[٥]، قال سيبويه: "وأمّا أحمرُ ونحوه، إذا قلتَ رأيتُ أحمرَ، لم تُلحِق الهاء، لأنّ هذا الآخرَ حرفُ إعرابٍ يدخله الرفع والنصب،... وكذلك الأفعال، نحو ظنّ وضَرَبَ، لمّا كانت اللامُ قد تَصَرّفُ حتّى يدخلها الرفع والنصب والجزم، شُبِّهت بأحمر"[٦]، فيكون الوقفُ عليه بالسكون وليس بالهاء؛ والعلة أنّ آخره هو الذي يُعرب في المضارع[٧].

_الجواز مطلقًا[٨]؛ لأنّه مبني بحركة بناء لازمة.

---

(١) قائله أبو ثروان، ينظر: المقاصد النحوية:٢٠٦٢، والدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي: ١٧٢/١.

(٢) تحرير الخصاصة: ٧٢٠–٧٢١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب: ٢٨٢/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري: ٣١٢/٤.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٧٧، وشرح ابن عقيل: ١٥٠/٤، وهمع الهوامع: ٢١٨/٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٢٢، وهمع الهوامع: ٢١٩/٦.

(٦) الكتاب، سيبويه، أبو بشرو عمرو بن عثمان بن قنبر: ١٦٤/٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٦٤/٤، والمقاصد الشافية: ١٠٧/٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٢٢، وشرح التصريح: ٦٣٧/٢.

–التفصيل[١]: فتلحق الهاء عند أمن اللبس اللازم نحو: قعدَ، فتقول: قعدَهْ، ويمتنع إن حصل لبس نحو: ضربَهْ؛ لأنّ يلتبس بما كانت الهاء فيه مفعولًا. إذن ليست المسألة ممّا أجمع عليه حتى يدخل منه الشارح إلى بيت الناظم ناقدًا.

**الثاني:** صعوبة بيت الألفية؛ لذا جاء بنظمٍ بدلًا عنه ضمّنه ما رأى بيت الناظم قصُر عنه (لم يُشبه إعرابًا...)، وقد نقد المرادي[٢] البيت بما نقده به ابن الوردي ثمّ اعتذر عنه بأنّه استثناه في الكافية الشافية، فقال[٣]:

**ووصلُ ذي الهَاءِ أجزْ بكلّ ما حُرِّك تحريك بناءٍ لزما**

**ما لم يكُنْ المبنيّ فعلًا ماضيَا . . . . . .**

وردّ الشاطبي أيضًا على الاعتراض بأنّ: "حركة الإعراب لا تلحقها الهاء في الوقف، ولا يُحتاج إلى التنبيه عليها؛ لأنّ تخصيصه حركة البناء بالذكر يعطي خروج حركة الإعراب عن هذا الحكم"[٤]، ثمّ أضاف: "فإذًا وجه العبارة أنْ لو قال: ووصلها بتحريك بناءٍ غيرِ مدامٍ. لكن يعتذر عنه"[٥] ثمّ خلُص إلى: "أنّه قصد بغير تحريك البناء المستدام الحركتين، حركة الإعراب وحركة البناء غير المُدام، فيريد أنّ وصلها بحركة الإعراب وحركة البناء غير المُدام شاذّ"[٦]، ولم يأتِ مثل هذا النقد عند عددٍ من شُرّاح الألفية[٧].

**ب– الاعتراض على البيت من دون إعطاء بديل:**

اعترض ابن الوردي في عدد من المواضع على ابن مالك، وقد تنوّعت تلك الاعتراضات، فمنها اعتراض يقتضي تخصيصًا لعبارة الناظم أو اعتراضٌ على احتمال العبارة، وهي على التفصيل الآتي:

١–**تخصيص العام:** وقف الشارح عند عدد من أبيات الألفية ونقد ما في بعض ألفاظها من إطلاق عام تناول ما لا وجه لدخوله في الحكم النحوي الذي يعرض له البيت، ومن وقفاته تلك:

---

(٧) ينظر: شرح التصريح: ٦٣٧/٢، وهمع الهوامع: ٢١٩/٦.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ١٤٨٩.

(٩) شرح الكافية الشافية: ١٩٩٧.

(١) المقاصد الشافية: ١٠٢/٨–١٠٣.

(٢) المصدر السابق: ١٠٣/٨.

(٦) المصدر السابق: ١٠٣/٨.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٧٧، وأوضح المسالك: ٣٥١/٤، وشرح ابن عقيل: ١٥٠/٤، وشرح المكودي: ٣٦٠، وشرح التصريح: ٦٣٧/٢، والبهجة المرضية: ٢٦٢/٢.

-**علامات الاسم:** في شرحه علامات الاسم في قول ابن مالك:

**بالجرّ والتَّنوِينِ والنِّدَا وأَلْ ومُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ**[١]

اعترض ابن الوردي على ما أطلقه ابن مالك في علامة الجر، فقال: "ويُعرف الاسم بجرّه بحرف جرّ أو إضافة، كانتفعتُ بغلامِكَ. ولا نقول بالجرّ كما قال الشيخ ليُحترز من نحو: عجبتُ من أنْ تفعل"[٢].

فلم يوافق عبارة الناظم في تعميم(الجرّ)؛إذ قد يدخل فيه ما أوردهُ من المثال السابق من الجرّ بالموضع، ويبدو أنّ الناظم عمّم(الجرّ)؛ ليدخُلَ فيه الجرّ بالحرف والإضافة[٣] والتبعية[٤]، وأمّا مثال الشارح فخارجٌ عن كلام الناظم؛ لأنّ المفهوم من كون الجرّ علامةً للاسم يلزم منه كون هذه العلامة ظاهرةً ليحصُل به التمييز للاسم من غيره، فالجرّ في مثاله لا وجودَ له لفظًا فكيف يكون علامةً ويُعترض به؟، قال الشاطبيّ: "وقولهم: (نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العَيْرُ)... وما أشبه ذلك فقليلٌ من كثيرٍ، وأيضًا هو خارجٌ عن كلام الناظم حيثُ قال: (بالجرِّ) ولم يقُلْ بحروف الجرّ، والجرّ مفقودٌ في هذه الشواهد وإنْ وُجِدتْ أدواتُه إلّا أنْ يقال: إنّه أراد بحروف الجرّ، لكنْ حذف المضاف، فهذا خلاف الظاهر فلا يُدَّعى إلّا بدليل"[٥].

-**التنوين،** قال الشارح: "ويُعرف بتنوينه تنوين صرف، كرجلٍ. أو تنكير: كصهٍ، أو تعويض: كحينئذٍ. أو مقابلة: كأذرعاتٍ. ولا نقول كقوله: بالتنوين؛ ليُحترز من تنوين الترنم، كقوله[٦]:

**أَقِلّي اللَّومَ عاذلَ والعِتابَنْ وقولي إنْ أصَبتُ لقَد أصابَنْ**

إذ هذا يلحق الاسم وغيره"[٧].

وممّن اعترض على ابن مالك في هذا أبو حيان في قوله: "وقوله التنوين هَذَا ليس بجيّد؛ لأنّ التنوين على سبعة أقسام: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين

(١) ألفية ابن مالك: ٩.
(٢) تحرير الخصاصة: ١٠٣.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٢٦٧، وأوضح المسالك: ١٣/١، وشرح الأشموني: ١٢/١.
(٤) ينظر: منهج السالك: ٧/١، وشرح ابن عقيل: ٢٤/١، وشرح المكودي: ٨.
(٥) المقاصد الشافية: ٤٤/١.
(٦) قائله جرير، ديوان جرير: ٥٨ وفيه العِتابَا، وأصابَا.
(٧) تحرير الخصاصة: ١٠٤.

العوض، وتنوين المقابلة، وتنوين الاضطرار، والتنوين الغالي"[١]، ثُمّ بيّن أن تنوين الترنّم والغالي، لا يختص بالفعل، بل يشترك فيها الاسم والفعل والحرف[٢].

ونلحظ أنّ الناظم في غير الألفية قيّد التنوين بقوله: "وتنوينه في غيرِ رويّ"[٣]، وعمّمه هنا للاختصار، أو جريًا على الغالب من الحكم والحالة، وهو ما نصّ عليه الشاطبيّ بقوله: "ولا يُعترض على الناظم بذلك، لأنه يُبْنى في التنوين على الغالب في الكلام، والغالب في الكلام ما اختصّ بالاسم فاكتفى به"[٤]، فابن مالك وإنْ عمّم التنوين، فإنّ تنوين الترنّم والغالي هما من القليل والمختصّ بالشعر، وتسمية هذين بالتنوين من باب المجاز[٥]؛ لأنّهما نونٌ بدليل ثبوتهما في الوقف، وحذفهما في الوصل بخلاف التنوين المختصّ بالاسم، كما أشار إليه عددٌ من شُرّاح الألفية[٦].

–**النداء**، قال الشارح: "ويعرف بندائه، كيا مُكرمان. ولا نقول كقوله: بالنداء؛ إذ قد يُباشر النداء الفعل، كقراءة الكسائي[٧]: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا ۝٢٥﴾ [النمل: ٢٥] والحرف مثل: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ۝٧٣﴾ [النساء: ٧٣]"[٨].

ويبدو أنّ ابن مالك عمّم النداء؛ ليشمل أقسام المنادى من معربٌ ومبني، وأمّا اعتراض الشارح، فلا يُلام الناظم بسببه؛ لأنّه احترز منه فلم يقلْ حرف النداء؛ لأنّ (يا) قد تدخل على الفعل والحرف كما قال في غير الألفية[٩]، ووافقه الشارح في هذا واستشهد بقراءة الكسائي على دخول (يا) النداء على الفعل؛ إذ قُرِئ بتخفيف اللام دون تشديد في (أَلَا) وهي

---

(١) منهج السالك: ٧/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٧/١.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: ٣، وشرح التسهيل: ١٠/١.

(٤) المقاصد الشافية: ٤٥/١.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ١٩/١، وشرح الأشموني: ١٦/١.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ٨، وتوضيح المقاصد: ٢٨٣، وأوضح المسالك: ١٩/١، والبهجة المرضية: ١١/١.

(٧) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٨٣/٥، وحجة القراءات: ٥٢٦، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٢٥/٢.

(٨) تحرير الخصاصة: ١٠٤.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ١٠/١.

للتنبيه، والياء بعدها للنداء[١]، ودخولها على الحرف في الآية السابقة(يا ليتني)، فنداء الفعل والحرف لا يصحّ؛ لأنّ النداء يُطلب به الإقبال، "والمقبل إنّما يكون اسمًا، ولأنّ المنادى مفعول، والمفعولية لا تليق بغير الاسم"[٢]، والناظم هنا في موضع اختصار؛ بدليل أنّه في غير الألفية قال: "ويُعتبر الاسم. بندائه"[٣].

- **التعريف بـ(ألْ)**، قال الشارح: "ويُعرف بتعريفه، ولا نقول كما قال: بـ(أل)؛ لئلّا تدخل (أل) بمعنى الذي؛ إذ لا تختص بالاسم، بل قد تدخل على المضارع كقوله[٤]:

**ما أنتَ بالحكمِ التُرْضى حكومتُهُ** . . . . . ."[٥]

وهذا الاعتراض قد سكت عنه عددٌ من شرّاح الألفية فلم يتطرّقوا إليه[٦]، في حين فصّل أبو حيان في مثل ما اعترض به ابن الوردي، فقال: "وقوله "ألْ" لَيْسَ بجيّدٍ لأنّها قُسّمت إلى عهدية في شخص أو جنس، وإلى حضور وللغَلَبة وللَمْح الصفة، وإلى موصولةٍ وزائدة"[٧]، وزاد أبو حيان أيضًا أنّ هذه الأنواع لا تدخل على الاسم إلّا الموصولة في اختيار الناظم، وأنّه أطلق الكلام في مكان التقييد[٨]، ويمكن الجواب عن هذا بأنّ الناظم في موضع نظمٍ واختصار، لذا قال: "بتعريفه"[٩] في غير الألفية، يؤيّده موافقة أبي حيّان للناظم في غير الألفية فقد بيّن أنّ هذا يشمل أنواع التعريف "سواء أكان بالأداة الألف واللام، أو بالإضافة، أو الإضمار والعلمية والإشارة"[١٠]، فضلًا عن أنّ دخولها على الفعل عند ابن مالك، وإن قال

---

(١) ينظر: حجة القراءات: ٥٢٦، والدر المصون في علم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي: ٥٩٨/٨.

(٢) شرح التسهيل: ١١/١، وينظر: شرح ابن الناظم: ٩، وتوضيح المقاصد: ٢٧٥، والمقاصد الشافية: ٤٥/١-٤٦، وشرح الأشموني: ٢٢/١.

(٣) تسهيل الفوائد: ٣، وينظر: شرح التسهيل: ١٠/١.

(٤) نسب للفرزدق، وليس في ديوان الفرزدق، ينظر: المقاصد النحوية: ١٧٤، وخزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي: ٣٢/١، وشرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، محمد حسن شرّاب: ٢١٦/٢.

(٥) تحرير الخصاصة: ١٠٥.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ٩، وشرح ابن عقيل: ٢٩/١، وشرح المكودي: ٨.

(٧) منهج السالك: ٨/١.

(٨) ينظر: منهج السالك: ٨/١.

(٩) تسهيل الفوائد: ٣.

(١٠) التذييل والتكميل: ٥٣/١.

بجوازه في الاختيار، وقد جاء ذلك في ضرورة الشعر(١)، فإنّه نصّ على أنّ هذا الدخول قليل، وأما دخولها على الاسم والاختصاص به فهو مشهور وكثير(٢).

**٢-اعتراض احتمال العبارة:**

وقف ابن الوردي على عدد من ألفاظ الألفية وبين أنّها قابلة لغير محمل واحد، ممّا يتيح النقد والاعتراض وتقديم البديل الأوفق، من ذلك:

**-تمييز كنايات العدد:**

قال الشارح: "وأكثر ما يقع تمييز كأيٍّ مجرورًا بمِن، مثل: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [آل عمران: ١٤٦] والمفهوم من كلام الشيخ دون ابنه جواز وصل (مِن) بتمييز كذا، ويوهِمُ قوله:

**كَكَمْ كأيّن وكذا....**

أنّ كذا لها صدر الكلام كما لكم وكأيّن وليس كذلك"(٣).

ويتناول اعتراض ابن الوردي قول ابن مالك في الألفية(٤):

**كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ**

وفي اعتراضه جانبان:

دخول (مِن) على تمييز كذا، وأنّ (كذا) لها صدر الكلام كسائر أخواتها من أسماء الكنايات، ولا يخفى أنّ الشارح فهم ذلك من تشبيه الناظم (كأيِّن وكذا) بـ(كمْ)، ويجدر بنا أن نمرّ سريعًا بأحكام هذه الأدوات لكي يتبيّن الاعتراض بجلاء:

فـ**(كـــمْ)** نوعـان: اسـتفهامية وخبريـة(٥) وهـي كنايـة عـن العـدد، وبسـيطةٌ عنـد البصـريين(٦) ومركبـةٌ مـن كـاف التشـبيه و(مـا) التـي حـذفت ألفهـا لكثـرة الاسـتعمال عنـد الكـوفيين(٧)، وهـي اسـم مـبهم مفتقـر إلـى تمييـز وهـو مفـرد عنـد

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠١/١-٢٠٣، ومنهج السالك: ٨/١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٧/١.

(٣) تحرير الخصاصة: ٦٧٠.

(٤) ألفية ابن مالك: ٥٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج: ٣١٥/١، والجنى الداني في حروف المعاني، الحسن ابن أم قاسم المرادي: ٢٦١، ومغني اللبيب: ٤١/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٧٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري: ٢٥٦-٢٥٧ مسألة ٤٢، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي: ٤١.

(٧) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: ٤٦٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين، أبو البقاء العُكبري: ٤٢٣، والإنصاف: ٢٥٦ مسألة ٤٢.

البصريين[١]، وأجاز الكوفيون أن يكون جمعًا مطلقًا[٢]، وعند الأخفش أنّ الاستفهام إذا كان عن جمع يجوز كون التمييز جمعًا، وإلّا فلا[٣]، وهو منصوب[٤]، ويجوز جرّه بـ(من) مقدّرة إذا دخل على (كمْ) حرف جرّ[٥]، وهي تلزم صدر الكلام[٦].

**كأيّن:** اسم وكناية عن العدد، وهي مركبة[٧] من (كاف التشبيه) و(أيّ) المنونة، وتشابه (كم) الخبرية في التكثير وقد تكون للاستفهام نادرًا[٨]، ولزوم التصدير[٩]، وتمييزها مجرور غالبًا بـ(مِن) ظاهرة[١٠]، ويجوز نصبه[١١].

وأمّا **(كذا)** التي كانت محلّ اعتراض الشارح على الناظم فيها فتكون اسمًا وكناية عن العدد مثل كم، وهي مركبة من كاف التشبيه و(ذا) اسم اشارة[١٢]، وليس لها صدر الكلام[١٣]، وتمييزها مفرد منصوب لا يجوز جرّه بـ(مِن)خلافًا للكوفيين[١٤]، ولا يستعملونها غالبًا إلّا وهي معطوفة[١٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٥٩/٢، وشرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢، وارتشاف الضرب: ٧٧٩.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٧٩، ومغني اللبيب: ٤٦/٣، وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
(٣) ينظر: الأصول: ٣١٧/١، وهمع الهوامع: ٧٨/٤.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٠٥، وأوضح المسالك: ٢٦٧/٤.
(٥) ينظر: الكتاب: ١٦٠/٢، وشرح التسهيل: ٤١٩/٢، وهمع الهوامع: ٧٨/٤.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٧٩، وشرح التصريح: ٤٧٧/٢.
(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٥٠/٣، وشرح الرضي للكافية: ٣٧٧/٢.
(٨) ينظر: المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور: ٣١٣/١، وشرح التسهيل: ٤٢٣/٢، وشرح الرضي للكافية: ٣٩٦/٢، وهمع الهوامع: ٣٨٨/٤.
(٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٩١، وشرح ابن عقيل: ٧٠/٤.
(١٠) مغني اللبيب: ٥٢/٣، وشرح المكودي: ٣٠٩، وهمع الهوامع: ٨٣/٤.
(١١) ينظر: الكتاب: ١٧٠/٢، وأوضح المسالك: ٢٧٩/٤.
(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٨٩، ومغني اللبيب: ٥٧/٣، وهمع الهوامع: ٣٩٠/٤.
(١٣) ينظر: الكتاب: ١٧٠/٢، وشرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي:٤٩٤/٢، وشرح جمل الزجّاجي: ١٤٩/٢-١٥٠.
(١٤) ينظر: توضيح المقاصد: ١٣٤٤، وشرح التصريح: ٤٧٨/٢، وهمع الهوامع: ٨٦/٤.
(١٥) ينظر: الكتاب: ١٧٠/٢، وشرح التصريح: ٤٧٨/٢.

فتبيّن بعد هذا أنّ الشارح في اعتراضه فَهِم ذلك من تشبيه ابن مالك(كأيِّن وكذا) بـ(كمْ)، وقد عُلِم أنّ (كأيّن وكذا) تتفق في مشابهة(كمْ) في التكثير والافتقار إلى مميّز، وأنّ (كأيّن) توافق (كمْ) في لزوم الصدر، وأمّا (كذا) فتخالف (كمْ) بأنّ تمييزها لا يُجرّ بـ(مِن) وقد نصّ ابن مالك عليه[1]، ولا تلزم صدر الكلام وهو ما أشار إليه عددٌ من شرّاح الألفية[2].

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٤٢٣/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٢٩، وأوضح المسالك: ٢٨٠/٤، وشرح ابن عقيل: ٧٠/٤، والبهجة المرضية: ١٨٨/٢.

## الخاتمة

بعد هذه الوقفات مع مواضع نقد ابن الوردي لعبارات ابن مالك في الألفية، يمكن إجمال أهم النتائج فيما يلي:

- اعترض ابن الوردي على عددٍ من عبارات ابن مالك في شرحه، لكنّه كان مُجِلًّا لابن مالك فكثيرًا ما يقول: لو قال الشيخ بدل البيت كذا.
- اعتراض الشارح جاء في نوعين رئيسين: اعتراض مع تقديم نظم بديل، والثاني اعتراض من دون تقديم البديل، وكان لثقافته الأدبية والشعرية أثرٌ في النوع الأول.
- ليست جميع اعتراضات الشارح تعبّر عن قصورٍ في نظم الألفية؛ بل كان عددٌ منها يُرادُ منه التنبيه على حكم أو مذهب نحوي لم يأتِ في النظم، وعددٌ آخر من باب الأحسن والأكمل.
- تنوّعت مواقف الشرّاح الآخرين، فعددٌ من اعتراضات الشارح وجدنا غيره قد سكت عنها، وعددٌ منها جاء موافقًا لما قاله ابن الوردي وآخر مخالفًا.
- عددٌ من اعتراضات الشارح، يمكن ردّها بأنّ ابن مالك في الألفية في موضع نظمٍ واختصار؛ ودليل ذلك أنّه في غير الألفية جاء بعباراتٍ توافق ما أراده ابن الوردي في اعتراضه.

## ثَبْت المصادر


- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي (ت:٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنّا(ت:١١١٧هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، د. ت.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج البغداديّ (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، د. ناصر محمد آل قميشان، دار الكتب الوطنية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث- الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، جمال الدين ابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د. ط، د. ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: جودة محمد جودة، وراجعه: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، د. ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت:٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت -لبنان، د. ط، د. ت.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، د. ط، د. ت.
- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مركز هجر، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

- البهجة المرضية، جلال الدين السيوطي، المعلق: مصطفى الحسيني الدشتي، مطبعة مهر- قُم، د. ط، د.ت.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبري(ت:٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخُلاصة، أبو حفص عمر بن مظفر، زين الدين ابن الوردي(ت:٧٤٩هـ)، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، د. ط، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي(٧٤٩هـ)، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي(ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: فخرالدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، د. ط، د. ت.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي(ت:٣٧٧هـ)، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، راجعه ودقّقه: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث، د. ط، د. ت.

❖ خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

❖ الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف، شهاب الدين المعروف بالسّمين الحلبي(ت:٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت.

❖ الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت:١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: باسل محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

❖ ديوان جرير، دار بيروت، بيروت، د. ط، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

❖ ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

❖ ديوان رؤبة بن العجّاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، د. ط، د. ت.

❖ ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بهاء الدين بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل (ت:٧٦٩هـ)، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبدالحميد، مؤسسة الرسالة، دمشق -سوريا، ط١، ١٤٣٦هـ -٢٠١٥م.

❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبدالله محمد بدر الدين ابن الإمام محمد جمال الدين ابن مالك، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى( منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، د.ت.

❖ شرح التسهيل، محمد جمال الدين بن عبدالله ابن مالك، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد ابن عبدالله الأزهري، (ت:٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعّار، إشراف: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤-١٤١٧هـ، ١٩٩٣- ١٩٩٦م.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، محمد جمال الدين ابن مالك(ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، د. ط، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله ابن مالك الأندلسي، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبدالله المرزبان، أبو سعيد السّيرافيّ (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل، يعيش موفقّ الدين بن عليّ بن يعيش، المعروف بابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، صحّحه وعلّق على حواشيه: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د. ط، د. ت.
- شرح المكودي، أبو زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، د. ط، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- شعر قيس بن زهير، عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، د. ط، د. ت.

❖ ضرائر الشعر، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

❖ الكتاب، سيبويه، أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م..

❖ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت:٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

❖ معجم شواهد العربية، عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ،٢٠٠٢م.

❖ المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبداللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية(٢١)، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت:٧٩٠هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد، بدر الدين العيني (ت:٨٥٥هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

❖ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

❖ المقرب، علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور(ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

❖ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، وعبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.